الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة (2012-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطالب:

- معوش خالد

تحت الإشراف الأستاذ:

- عبد الحفيظ بوخرص

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
مغني عبد الناصر	جامعة المسيلة	رئيسا
بوخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
نذير عبد الرزاق	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكر وعرفان

قـــال الله تعـــالى:(لـــئِنْ شَكَـــرْتُـمْ لأَزِيـــدَنَّـكُـمْ) ســورة إبـراهـيـم الآيـــة "07"

الحمد الله الذي منا علينا بالوصول الى هذه المرحلة التي ما كنا لنباغها إلا بفضله.

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدني فب انجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الاستاذ المشرف : عبد الحفيظ بوخرص الذي لم يبخل علينا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

والى كل الاساتذة الذين استفدت من توجيهاتهم الصائبة والهادفة.

إهداء

أهدي هذا العمل الى والدي العزيزين داعيا المولى عز وجل أن يحفظهما ويطيل في عمريهما والى دعمي في الحياة و اعز ما املك كل افرادعائلتي والى كل الاصدقاء والصديقات والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.....

والى كل من سمعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

فهرس الجداول والاشكال

قائمة الجداول والاشكال

- إهداء	
- شكر وعرفان	
- قائمة المحتويات	
- قائمة الجداول و الأشكال	
- مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : البنوك التجارية وعملية الاقراض	
تمهيد.	06
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.	07
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	07
المطلب الثاني: أصناف البنوك، وظائفها، دورها.	10
المطلب الثالث: تطور البنوك التجارية في الجزائر.	17
المبحث الثاني: سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها.	21
المطلب الأول: مفهوم سياسة الاقراض.	21
المطلب الثاني: مكونات سياسة الاقراض.	22
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الاقراض.	23
خلاصة الفصل.	24
الفصل الثاني : المشاريع الاستثمارية و طرق تمويلها	
تمهيد.	26
المبحث الأول :أساسيات حول المشاريع الاستثمارية.	27
المطلب الأول: ماهية المشروع الاستثماري .	27
المطلب الثاني: اهداف المشاريع الاستثمارية واهميتها	29

المطلب الثالث :خصائص المشروع الاستثماري.	30
المبحث الثاني: عمليات التمويل.	33
المطلب الأول: مفهوم التمويل.	33
المطلب الثاني : انواع التمويل .	34
المطلب الثالث: مخاطر التمويل.	36
خلاصة الفصل:	39
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR).وكالة المسيلة.	
تمهيد:	41
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .	42
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	42
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة وهيكلة المكلفين بالقروض.	44
المطلب الثالث: القروض التي تمنحها الوكالة وكيفية سيرها.	50
المبحث الثاني: تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2012-2016.	52
المطلب الأول: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR.	55
المطلب الثاني: سير عملية القرض.	58
المطلب الثالث: دراسة حالة قرض والتحليل المالي له.	60
خلاصة الفصل.	73
خاتمة عامة	75
قائمة المصادر والمراجع.	78

قائمة الجداول والأشكال :

أولا:قائمة الجداول .

الجدول رقم	العنوان	الصفحة
جدول 01	فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	44
جدول 02	خصائص الاستغلال الممنوحة من طرف الوكالة BADR	56
جدول 03	خصائص قروض الاستثمار	57
جدول 04	قيمة القروض الفلاحية المسددة وغير مسددة (2012-2016)	60
جدول 05	دراسة رقم اعمال الشركة الطالبة للقرض	68
جدول 06	تطور النتيجة الصافية خلال 8 سنوات	69
جدول 07	القروض الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية الفلاحية (2016/2012)	71

ثانيا :قائمة الأشكال .

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 01	اوجه النشاط الاساسي للبنك التجاري	15
الشكل 02	دورة تدفق الاموال	16
الشكل 03	الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة	48
الشكل 04	تطور رقم الاعمال خلال 8 سنوات	69
الشكل 05	تطور النتيجة الصافية خلال 8 سنوات	70

مقدمة عامة

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ اهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي، ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تؤدي إلى تنميتها، فالمشاريع الاستثمارية إن تباينت بين البلد والآخر للتركيبة الخاصة تبقى اداء من ادوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعد تمويل هذه المشاريع من اصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله، وتتم عملية التمويل بأسلوبين:

إما التمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة، أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء غلى مختلف الهيئات المالية من بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الحياة المصرفية وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

مامدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر وما وقع ذلك في بنك BADR؟

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز اهميته نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما دور البنوك التجارية؟

2- ما هي طرق تقييم المشروع الاستثماري؟

3- ما هي مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية؟

فرضيات الدراسة:

1–للبنوك دور هام في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالمواردالمالية الكافية لتمويل مشاريعها.

2– تعتبر طرق تقييم المشروع الاستثماري من التقنيات المستعملة من طرف البنك أثناء الدراسة لملف القرض.

3–حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية.

اسباب اختيار الموضوع:

1_ التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2_ الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع.

3_ صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

اهداف الدراسة:

يهدف بحثنا هذا إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة امام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي.

اهمية الدراسة :

تكمن الأهمية العلمية في إمكانية اعتباره موضوعا جديرا باهتمام الخبراء والباحثين فهو يلقي الضوء على محاولة ايجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة، في حين ان الأهمية التطبيقية تكمن في ان هذا البحث سوف يمكن من رصد مجمل المشاكل التي توجه هذه المشاريع وعلى رأسها مشكل التمويل.

منهج الدراسة :

من اجل الوصول إلى نتائج مقنعة، وللإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابق، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي واسقاط كل منها على الآخر داخل البنك.

أما أدوات جمع المعلومات فتمثلت في:

***الملاحظة:** إن استخدام هذه الأداة سهلت لنا مراقبة وتتبع مجريات الأحداث والوقائع بطريقة النظر والاستماع دون الاندماج المباشر والمشاركة الفعلية، كما اتاح لنا رؤية المؤسسات البنكية وهياكلها.

***المقابلة:** تعتبر من اهم الوسائل المستخدمة في البحث لأنها تعبر عن الاتجاهات ووجهات النظر الخاصة بالمسائل التي تشغل الرأي العام ويتم التبادل اللفظي وجها لوجه بين المقابل والمستجوبين.

صعوبات الدراسة:

1-صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي وذلك لاستعمال اللغة الجنبية في البنوك الجزائرية.

2-عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.

حدود الدراسة :

تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية التى ترقى الى المستوى المطلوب وقد اقتصر بحثنا المكاني على بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوكالة لمسيلة ,في حين اقتصر مجال بحثنا من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من2012الى2016م

تقسيمات البحث :

الفصل الاول قمنا بتعريف البنوك التجارية وانواعها واهميتها .

اما الفصل الثاني فقد تطرقنا الى الاطار النظري للمشاريع الاستثمارية وكيفية تمويله.

اما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي تطرقنا فيه التعريف بالبنك محل الدراسة ومعرفة هيكله التنظيمي ثم التعريف بالاجراءات التي يتبعها البنك عند منح القروض خلال الفترة مابين2012-2016

وانهينا البحث بخاتمة عامة تتضمن النتائج التي توصلنا اليها والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول

البنوك التجارية وعملية الاقراض

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموع المصارف العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف للحكومة، والذي يختلف عن غيره من المصارف في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الاشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي.

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي في البنوك التجارية التي تتنوع أنشطتها التي تزاولها، وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية حتى سميت "بنوك الودائع" والقيام بإقراض الأموال، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول الذي يشمل مبحثين اثنين:

- عموميات حول البنوك التجارية.
- ماهية سياسة الاقراض.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية الأكثر إنتشارا من نظيرتها المتخصصة، فالكثير من البنوك التجارية تحولت إلى بنوك تجارية ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات والعمال بعدما كانت متخصصة في قطاع معين، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية عن غيرها هي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية.

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي، فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسمالية، فنشأة البنوك التجارية كانت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل ايصالات او شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وقد لا حظوا بمزاولتهم لهذا النشاط ان جزءا كبيرا منها لا يسحب فقاموا بإقراض هذه الودائع وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيارفة، فظهر اول بنك 1517م بالبندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609م، ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك التجارية يزداد تدريجيا ومع انتشار الثورة الصناعية في أوروبا ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها. [1]

وقد كان لظهور النقود أثر كبير على زيادة الإنتاج وتطويره مما ادى الى ازدهار التجارة الخارجية بمساعدة رأس المال التجاري وزادت الحاجة إلى القروض، ولذلك تغير وجه

[1] جمال لطرش وآخرون، البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004م، ص1.

الرأسمالية الربوية القديمة ولم تعد مهمتها إقراض المحتاجين للاستهلاك بل تنوعت عملياتها المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية.

البنوك هي تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل مع النقود اقراضا، واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة، وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة والبنوك هي التي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عملاء البنك وتغطي هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة، كما انها تتعامل في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري، وإن قام بتجميع المدخرات الأفراد والمنشأة لوضعها تحت تصرف المشروعات لاستخدامها كرأس مال متداول، إلا أن جل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية، عن طريق منح الائتمان (القروض).

هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم الودائع التجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، وينتج لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.[1]

الفرع الثالث: أسس البنك التجاري.

أولا: الربحية: يعتبر هدف تحقيق الربح وتعظيمه أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر

[1] سميحة بالخروف، هاجر كدة، الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011م، ص8.

المختلفة وإن يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الايرادات الإجمالية والنفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.[1]

ثانيا: السيولة: السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا او خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول للمودعين "تعالوا غدا أطلبوا سحب جزء من ودائعكم أو سحبها جميعا".

إن قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة تسمى مبدأ السيولة العامة وتقوم على:

أ-درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان.

ب-سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

وتجدر الاشارة إلى أن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه مجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك، ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع وحركتها وحجمها وفترة مكوثها، وعادة ما يفضل البنك الودائع الكبيرة الحجم والثابتة نسبيا، كذلك من خلال معرفة سرعة وسهولة

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، 2009، ص19.

تحويل العملية الائتمانية إلى نقود، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في موعدها اما السرعة فتكمن في قصر أجل العملية الذي عقدت العملية.[1]

ثالثا: الأمان والضمان: إن أساس كل عمليات التوظيف لأمول البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد.

من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف امواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى امان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة، الاختلاس، ...إلخ).

ولأن رأسمال البنك يتسم بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمانة بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك.[2]

المطلب الثاني: أصناف البنوك، وظائفها، دورها:

البنوك لا تقوم جميعا بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما أنه ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية:

الفرع الأول: أصناف االبنك المركزي:

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويعتبر تعدد اشكال البنوك من الامور الناتجة عن

[1] سامر جلدة، نفس المرجع، ص20.
[2] منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص12.

التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع ومن الجدير بالإشارة إلى أن أنواع البنوك تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لها ومن أهمها:

أولا: البنوك حسب فعاليتها: وتنقسم إلى:

1-بنوك الودائع: هي تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب ولمدة لا تتجاوز سنتين، وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل وتتميز باتصالها بجمهور كبير من المدخرين العاديين حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع او الحساب الجاري.

2-بنوك الأعمال: هي التي تقوم على الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة او التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

ثانيا: البنوك حسب تمويلها: وتنقسم إلى:[1]

أ-**البنوك ذات الفروع المتعددة:** والتي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة، وتلعب دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتماد والتسهيلات.

ب- **البنوك الاقليمية:** وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.

ثالثا: البنوك حسب اصنافها: وتنقسم إلى:

أ-**البنوك الوطنية:** هي البنوك التي رأس مالها وإدارتها وطنيتان.

[1] فلاح.حسن الحسني.ادارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر.دار وائل للطباعة والنشر.طبعةالاولى عمان.2000 ص12

ب- **البنوك الأجنبية:** هي البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروع في الدولة المحلية.

رابعا: البنوك حسب طبيعة أعمالها:

أ-**البنوك التجارية:** وهي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك أهم ما يميزها عن غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف وتعتبر هذه البنوك موضوع مذكرتي.

ب- **البنوك الصناعية:** هي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.

ت- **البنوك الزراعية:** وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات لمشاريع الزراعية.

ث- **البنوك العقارية:** وهي التي تقدم القروض إلى الشركات الاستثنائية مقابل رهونات وتأمينات عقارية.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية:[1]

يمارس البنك التجاري العديد من الوظائف ويقوم بتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة، حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة وتحسين نوعية الخدمات من أجل خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا الزبائن وجلب المودعين وذلك لأن الودائع تعتبر أهم مصادر البنوك التجارية لذلك فإن البنك يعمل

[1] المرجع السابق.ص15

بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة مغرية أو بالطرق السريعة، وعموما فإن البنوك التجارية تعمل على تقديم الخدمات التالية:

أولا: الوظائف التقليدية:

أ-قبول الودائع على اختلاف أنواعها، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بضمانات معينة للحصول على عائد معين من هذه العملية.

ب-تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمان، ومن اهم أشكال التشغيل ما يلي:

- ✓ منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية المدنية.
- ✓ تحصيل الوراق التجارية وفحصها والتعامل بالأوراق المالية من اسهم وسندات.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية.
- ✓ تقديم الكفاءات والضمان للعملاء.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والحولات الداخلية والخارجية.
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات للمساهمة.
- ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ثانيا: الوظائف الحديثة:

- ✓ المساهمة في خطط التنمية.

- ✓ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.
- ✓ تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل، خدمات البطاقة الإئتمانية.
- ✓ تحصيل فواتير (الكهرباء والماء) من خلال حسابات تفتحها ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات تؤدي إلى رفع حجم عمليات البنك وتعود عليه بمزايا كثيرة:

- الدعاية والإعلان للبنك.
- زيادة توظيفات البنك.
- تحقيق عمولات وأسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض. [1]

ومنه نستعرض في الشكل التالي أوجه النشاط الأساسي للبنك تجاري بصورة توضيحية.

[1] عبد الغفار حنفي، قرياقص سمية، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الاسكندرية، مصر 1999، ص45.

الشكل رقم (01): أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري.

المصدر: عبد الغفار حنفي، قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية، مصر 1999، ص46.

الفرع الثالث: دور البنوك: تلعب البنوك دورا أساسيا للأعوان الإقتصاديين، إذ تمثل الوسيط بين العارضين والكالبين باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات وهذا من خلال الدوار الرئيسية التي تقدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: دور الرقابة: يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، إذا يعمل جاهدا على عدم إحداث التضخم أو تقليص حجم النقد في البلاد.

ثانيا: دور الوساطة: لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار الشكل التالي الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.[1]

الشكل (02): دورة تدفق الأموال.

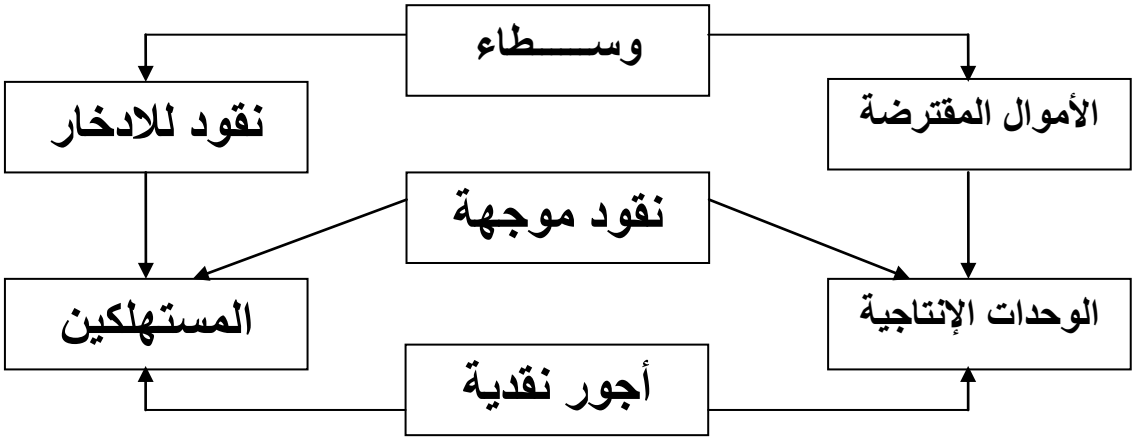

[1] منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثالثة 2000، ص5.

المصدر: منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثالثة 2000، ص60.

ثالثا: الدور الاستثماري: تعتبر البنوك التجارية من اهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز، فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لإستثمار مدخراتهم.[1]

المطلب الثالث : تطور البنوك التجارية في الجزائر:

عرفت الجزائر قبل صدور قانون10/90 مجموعة من البنوك التجارية اهمها مايلي : [2]

1-نشاة ومهام البنك الوطني الجزائري: B.N.A

تاسس بالمرسوم الصادر في 1966/06/13ويمكن حصر اهم وظائفهاا في :

-تنفيد خطة الدولة فيما يخص القروض القصيرة المتوسطة الاجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب علي المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية .

-منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير داتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي حيث عام 1982اسس البنك الفلاجي للتنمية يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالاضافة الى مساهمته فى راس مال عدد من البنوك التجارية.

2-نشاة ومهام القرض الشعبي الجزائري : C.P.A

انشئ بموجب مرسوم صادر في 1967/05/11 ويقوم بالوظائف التالية :
تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذالك تقديم قروض لاصحاب المهن الحرة .

---

(1) بن سالم فاطمة الزهراء، معالجة القروض البنكية، مذكرة ماجستر، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2004/2003، ص14.
(2)'عبد المنعم محمد الطيب .العولمة الاقتصادية على المصاريف. مداخلة مقدمة الى الملتقى االوطني الاول حول المنظومة المصرفية. الجزائرية والتحولات الاقتصادية .ص.18[2]

يقدم قروضا سلفيات لقاء سندات عامة الى الادارات المحلية ,وتمويل

مشتريات الدولة والشركات الوطنية .

يقوم بعملية البناء والتسير من خلال قروض متوسطة وطويلة الاجل .

3-نشاة ومهام البنك الجزائري الخارجي B.E.A :

انشئ بموجب المرسوم رقم 67-204بتاريخ 1967/10/11على شكل مؤسسة وطنية حيث انه يعمل وفقا للقانون التجاري حيث يقوم بمايلى :

*تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات .

*تمويل المؤسسات بالقروض الازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف او التسبيقات المباشرة وتشمل القروض بالتوقيع والاعتمادات المستندية والكفالات

*يمنح القروض الاستثمارية متوسطة الاجل .

اما في الاطار الخارجي فيقوم بما يلي :

-ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاصدارات والتصدير .

-تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الخارجية.

4-نشاة ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R :

تاسس بالمرسوم رقم 82/206 في 1982/13/03وبصفة عامة يقدم البنك القروض على الشكل التالى :

-قروض العمل الخاصة باليد العاملة .

-قروض التمويل التي تتخصص لتغطية التمويل الفلاحي وتطوير الانتاج الغذائى والحيواني والزراعي على المستوى الوطني وعلى مستوى الريف.

-قروض خاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب.

5-نشاة ومهام بنك التنمية المحلية B.D.L :

تاسس بالمرسوم رقم 85/85في 1985/04/30 وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري ويقوم بالوضائف التالية :

-خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات والولايات .

-منح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير .

-منح القروض المتوسطة والقصيرة الاجل في القطاع الخاص.

***مجموعة بنوك تاسست بعد صدور قانون 10/90نذكر منهامايلي [1]:**

1- بنك البركة 2- بنك العرب التعاوني.

3-البنك الوطني العمومي.

4-بنك الجزائر الخليج .

5-البنك العربي الجزائري.

6-بنك الريان.

7- بنك المنى.

[1] المرجع السابق.ص11

9- بنك السلام.

10-البنك العربي الجزائري.

المبحث الثاني: سياسات الإقراض والعوامل المؤثرة فيها:

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة الإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية على النحو التالي[1]:

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض

هي مجموعة القواعد والإجراءات والمعايير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد الإقراض في البنك التجاري إن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة وان تكون هذه القواعد مرنة مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض

المطلب الثاني : مكونات سياسة الإقراض

-**1تحديد الحجم الإجمالي للقروض:** ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه كله وكذلك إجمالي القروض التي يمكن للعميل الواحد وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

-**2تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:** وتتوقف حجم المنطقة التي يعطيها النشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل وفي مقدمتها حجم الموارد المتاخية والمنافسة التي يتلقاها البنك في المناطق المختلفة فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها القروض.

3-تحديد أنواع القروض: بناء على التقسيمات السابقة يمكن تحديد اهمية انواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها على الارتباط المزدوج من نوع القروض يكون طبيعة النشاط المختلف او طبيعة النشاط المختلف.

[1] عبد المطلب.عبد الحميد خالد امين عبد الله.العمليات المصرفية.طبعة2.الاسكندرية.دار وائل للنشر.2000

4-تحديد سلطات منح القروض: اي تحديد مسؤولية من يقوم بمنح القروض أو بعبارة أخرى يتم وضع حد معين للمبالغ التي تكون لكل من المسؤولين على الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية[1].

5-تحديد سعر الفائدة على القروض: يعير الدخل المتولد من عملية الاقراض من الأمور الهامة بالنسبة لصاحب البنك وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها:

-أسعار الفائدة السائدة في السوق.

-درجة المنافسة بين البنوك.

-حجم الطلب وحجم القروض المتاحة.

-تكلفة إدارة القروض.

6-تحديد استحقاق القروض: أي يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه من قروض والتي قد تتراوح من ليلة واحدة في عدة سنوات مع مراعاة انه كلما زاد اجل استحقاق القروض كلما زادت المخاطر المحيطة بسدادة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الاقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في صناعة سياسة الإقراض ولعل من أهمها ما يلي:

1- **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** حيث يتأثر الطلب على معظم انواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الاخذ بالاعتبار ان دورة نشاط البنك تبدا عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي اذ تبدأ اجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر او بشهرين.

[1] المرجع السابق.ص33

2-موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

3- تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان: يعتبر حجم الاقراض الممنوح الدالة لقدرة البنك على توفير المواد اللازمة وعلى البنك ان يقوم بتوفير هذه الموارد الى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار جزائري مودع تتساوى مع العائد الحدي لأخر دينار جزائري مقرض أو مستثمر ولكن كلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الادارة مرونة اكبر في توظيف الموارد بصورة افضل من البنوك الصغيرة فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات فكلما زادت حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار الجزائري من التكلفة.[1]

خلاصة الفصل:

يعرف البنك على انه مؤسسة او شركة مالية مكونة لغرض التعامل في النقود او الائتمان ويعمل على تهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق التقاء عرض الاموال والطلب عليها

[1] المرجع السابق.ص10

وعرفت البنوك منذ العصور الوسطى تقدما لكن ليس لم تضهر على الشكل الذى عليه هى اليوم.

والبنوك التجارية لازالت تتطور وتستخدم اساليب جديدة طالما العالم في تطور مستمر وخاصة في الميدان التكنولوجي مما ادى الى زيادة عدد البنوك واتساع نطاق عملياتها المصرفية

الفصل الثاني

المشاريع الاستثمارية و طرق تمويلها

تمهيد:

رغم انتشار المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها ؛إلا أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة لم يتحقق وهذا يرجع بالضرورة الى المخاطر المرتبطة بالاستثمار وكذا بتمويله من طرف البنوك ,وبناءا عليه يعمل مسيري المشاريع قبل الشروع فيها بدراسات جدول مشاريعهم باستعمال العديد من الطرق والمعايير بالإضافة إلى دراسات مالية وتقنية تقوم بها البنوك لتمويل المشاريع مقابل ضمانات وشروط محددة مسبقا .

كما تسعى الدولة لتوفير مختلف الظروف من أجل زيادة المشاريع وتوسيعها وهذا سعيا للتطور وتنمية اقتصاد البلد وحاولنا في هذا الفصل التطرق لأهم ما تتضمنه المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها حسب التقسيمات التالية :

- المبحث الاول :أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

- المبحث الثاني: ماهية التمويل.

المبحث الأول :أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وأخطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها احيانا هذا من جهة ومن جهة أخرى فان نجاح بللررهذا المشروع الاستثماري او فشله له عدة آثار على البنك اذا يتوجب على البنك القيام بدراسات واسعة لتلك المتغيرات قصد التقليل من المخاطر وتعظيم أرباحهم .

ولما كانت المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لاي تطور اقتصادي وأساس النمو الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي لهذا فان اختيار نجاعة اي مشروع استثماري يتطلب دراسة العوامل المؤثر فيه ،وهذه العوامل متمثلة في المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على مرد ودية هذا الاستثمار .

المطلب الأول: ماهية المشروع الاستثماري :

تسعى الدولة لتوفير مختلف الظروف من اجل زيادة المشاريع الاستثمارية وتوسيعها وهذا سعيا بتطور وتنمية اقتصاد البلاد، وتنقسم المشاريع الاستثمارية الى انواع مختلفة ومتعددة كما ان المشروع الاستثماري يعتبر كإستغلال للمواهب والمهارات ورؤوس الاموال من أجل تنمية اقتصاد الوطن.

الفرع الأول : مفهوم المشروع الاستثماري

هناك عدة تعاريف اعطيت للمشروع الاستثماري اذكر منها مايلي[1] :

–هو "مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب

[1] احمد فهمي جلال.محمد باشري.بن فيسي .اقتصاديات المشاريع الاستثمارية.مصر.مكتبة النهضة للشروق. 1995ص14

–هو "عبارة عن مجموعة من النشاطات العلمية التي تهدف الى استغلال الموارد المالية والبشرية ،كل هذه العمليات تقوم بها مجموعة من الافراد والمؤسسات بهدف الحصول على عوائد او مدا خيل نقدية او غير نقدية

الفرع الثاني :انواع المشاريع الاستثمارية

هناك العديد من التقسيمات للمشاريع الاستثمارية حيث نذكر اهمها في مايلي[1] :

اولا –التقسيم العام

1/المشاريع المستقلة :وهي التي لا يؤثر اختيار أحداهما غلى رفض المشاريع الاخرى اي كل مشروع مختلف عن الاخر

2/المشاريع المتناقصة :وهي التي تؤدي الى رفض مشروع في حالة ما اختير مشروع اخر

3/المشاريع المتلازمة :اذا تم القبول مشروع فبالضرورة يتم قبول مشروع اخر ،ومثال على ذلك انشاء خزانات المياه واجهزة تصفية المياه.

4/المشاريع المكملة :وهي التي تكمل بعضها البعض حيث ان احد المشروعين او كلاهما يؤدي الى زيادات ايرادات المشروع الاخر او نفقاته .

5/المشاريع المعوضة :اذا كان اختيار احدهما فالضروري يؤدي على زيادة التكاليف بالنسبة للمشاريع الاخرى وانخفاض ايرادتها.

ثانيا –التقسيم الاقتصادي :وينقسم الى :

1/المشروع العام: هو عبارة عن نشاط اقتصادي تقوم به الدولة .

2/المشروع الخاص: هو عبارة عن النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الافراد او الخواص .

[1]-نفس المرجع، ص14.

3/المشروعات متعددة الأطراف :هي عبارة عن مشروعات يساهم في انشائها اطراف مختلفة الجنسيات او يساهم في انشائها اكثر من طرف واحد.

المطلب الثاني: اهداف المشاريع الاستثمارية واهميتها

الفرع الاول :اهداف المشاريع الاستثمارية

تتمثل اهداف المشاريع الاستثمارية في ما يلي[1]:

1-تحقيق اكبر عائد ممكن :ان الهدف الرئيسي لاي مشروع استثماري هو تحقيق العائد او الربح او الدخل حسب مجال استثماري ،حيث ان من المستحيل ان نجد مستثمرا يوظف امواله دون ان يكون غرضه تحقيق عوائد نقدية مستقبلية .

2- تحديد اقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة للحصول على المشروع الاستثماري على شهرة في الاسواق حتى ولو ادى ذلك في اجل قصير الى عدم توزيع الارباح على المساهمين ،ومن جهة اخرى فان المشروع الجديد قد يعمل يدافع تحقيق اقصى قدر منمكن من المبيعات .

3- قد يكون الهدف من الانفاق الاستثماري لمشروع هو حماية النشاط الرئيسي لخطر توقف الانتاج وتحاول المؤسسة المستثمرة توسيع مجالها الاستثماري.

4-تحسين نوعية وجودة السلع المنتجة وبالتالي دخول السوق التنافسية بقوة و كفاءة عالية .

5-المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد وبالتالي المساهمة في تطوير اقتصادها

6-حماية مصادر الدخل الاخرى من الضرائب حيث يلجا المستثمرون الذين يخضعون لضرائب مرتفعة على الاستثمار الجزئي لاموالهم ،وهذا للحصول على امتيازات ضريبية

[1]- -احمد غنيم .دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمارالطبعة2.عمان.دار المستقبل.1995ص14 .

-العمل على رفع من المستوى المعيشي للافراد وذلك لامتصاص جزء من البطالة لخلق مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة .

الفرع الثاني :اهمية المشاريع الاستثمارية

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الاساسية في النسيج الاقتصادي للبلد وذلك لاحالته مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي ،وتبرز اهميته في :

-مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

-كونه يوفر عرض عمل للراغبين ،ويقلل من حدة البطالة.

-يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم .

وهذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع الى الابداع والابتكار وتقديم افضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق اهدافه .

المطلب الثالث :خصائص المشروع الاستثماري

هناك عدة خصائص للمشروع الاستثماري يمكن ذكرها كما يلي:[1]

الفرع الأول: ايرادات المشروع الاستثماري:

وهي عبارة عن تقديرات تتركز اساسا على الدراسة التسويقية والتنبؤ على طلب منتوجات المشروع حيث ان المبيعات تشكل الجزء الأكبروالاهم من ايرادات المشروع والايراد الصافي يعتبر كتدفق نقدي محذوفا منه التدفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة، وكذا التعرف

[1]- احمد غنيم، وآخرون، مرجع سابق، ص 14

على تفضيلات المستهلكين وافضل شبكة التوزيع واقلها تكلفة وبالتالي تتحصل المؤسسة على علامة القرار الاستثماري المتضمن رفض او قبول المشروع.

الفرع الثاني: تكلفة الاستثمار :

تحتوي تكلفة الاستثمار على عدة عناصر نجد منها نوعين اساسيين وهما:

أولا: نفقات الاستثمار: وهي عبارة عن تلك النفقات والتكاليف اللازمة لاقامة مشروع ما أي سعر شراء كل ما يحتاجه المشروع مضاف اليه التكاليف التي تحتوةي على تكاليف النقل والجمارك أو التركيب والاعداد حتى يصبح المشروع قابلا للبدء في العمل .

ويمكن حصر عناصر التكاليف الاستثمارية في النقاط التالية:

- الدراسة الهندسية للمشروع
- خريطة تسلسل العمليات الانتاجية في المشروع
- الظروف الاقتصادية والقوانين والتشريعيات السائدة.[1]

ثانيا: تكاليف أو نفقات التشغيل : بعد الانتهاء من عملية انجاز المشروع وتبدا مرحلة جديدة وهي مرحلة تشغيل المشروع التي تحتاج الى تكاليف اخرى وهي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيل هذا المشروع التي تتمثل في الموارد اللازمة للتشغيل (نفقات الاستغلال) مثل : المواد الأولية أجور ومصاريف العمال ومصاريف أخرى كما تندرج تكالف العمال اذا كانت الات الانتاج ذات تكنولوجيا عالية.

[1]- المرجع السابق، ص 14.

الفرع الثالث :مدة الحياة : مدة الحياة المشروع الاستثماري هي تلك المدة التي يحقق فيها المشروع ايرادات صافية اي انها عدد السنوات خدمة المشروع الاستثماري ويجب التفرقة هنا بين العمر الاقتصادي للمشروع والعمر الانتاجي له فالأول يقصد به الفترة اللازمة للتشغيل المشروع اقتصاديا اي تحقيق اقل تكلفة مع وجود عائد.

الفرع الرابع: المخاطرة

مخاطر الاستثمار هي حالة عدم تأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار وقد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر بالاضافة للعائد المتوقع وتنشأ المخاطرة في الاستثمار لان احتمال تحقق تلك الفوائد عن % 100 تظهر المخاطرة.

وتجدر الاشارة الى انه هناك علاقة طردية واضحة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار فكلما طال زمن تحقيق العائد على الاستثمار تزداد المخاطرة وهذا راجع لانخفاض احتمال تحقق العائد كلما طالت الفترة الزمنية حيث يجب تقييم المخاطر المترتبة على الاستثمار قبل شروعه في الاستثمار وبالتالي تعتبر المخاطر والعائد اهم الجوانب التي يقرر المستثمر عليها بناء الاستثمار والعكس.

المبحث الثاني: ماهية التمويل:

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، ولهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشأة الاقتصادية .

المطلب الأول: تعريف التمويل واهميته[1]

الفرع الأول: تعريف التمويل: إن للتمويل معنيان أحدهما حقيقي والآخر نقدي:

فالمعنى الحقيقي يقصد به "توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد لبناء الطاقات الإنتاجية او تكوين رؤوس اموال جديدة، وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال السلع الاستهلاكية."

أما المعنى النقدي فهو "إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة ."

ويعرف التمويل على انه "توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفر الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت.

كما له تعريف آخر "توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة وبقدر المطلوب واستغلالها المثل لتغطية حاجة المشروع."

الفرع الثاني: أهمية التمويل: إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء

[1] احمد بوراس.تمويل المنشات الاقتصادية.دار العلوم للنشر والتوزيع.2008.ص25

من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل اهمية كبيرة تتمثل في :

-تحرير الأموال او الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجها.

-يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

-يساعد في تحقيق اهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.

-يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

-يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

-المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

المطلب الثاني: أنواع التمويل[1]:

يختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر التي ينظر إليها ويمكن تقسيمه على اساس عدة معايير:

الفرع الأول: من ناحية المدة الزمنية: وينقسم التمويل من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع :

اولا: تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إجراءات نفس الدورة الإنتاجية، وهذا في الحالات العادية لسير نشاط المؤسسة.

[1] عبد الغفار حنفي.مدخل معاصر في الادارة المالية .الدار الجامعية.الاسكندرية.2002.ص171

ثانيا: تمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

ثالثا: تمويل طويل الأجل: ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صيغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء او إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات تؤدي إلى زيادة إنتاجية للوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق (استثمار رأسمالي)

الفرع الثاني: من ناحية مصدر الحصول على الأموال: وهناك نوعين هما:[1]

أولا: تمويل ذاتي (داخلي): يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين اثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الإسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إدارة الاستثمار الجزئي او الكلي للأرباح المحققة وكذلك مخصصات الاهتلاك والمؤونات، من خلال ما سبق يمكن استخلاص:

أن التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد عن مجموع النشاط الاستغلالي والمالي وكذا الاستثنائي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي.

ثانيا: تمويل خارجي: يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والاحتياطات

[1] نفس المرجع.ص175

المالية للمؤسسة أي انه يكمل التمويل الداخلي بغرض تغطية المتطلبات المالية سواء الاستثمارية أو الجارية، ويمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات فيما يلي :

أ- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.

ب- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.

ت- الحصول على أموال من البنوك في شكل قروض مصرفية قصيرة أو طويلة الأجل.

الفرع الثالث: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: ويوجد نوعان:

أولا: تمويل لغرض الاستغلال: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما على ذلك من المدخولات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

ثانيا: تمويل لغرض الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لموجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية لمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما من ذلك من العمليات التي تترتب عنها .

المطلب الثالث: مخاطر التمويل :

الفرع الأول: مخاطر التمويل: للمستثمر أهداف أساسية منها الحصول على فوائد كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار وهو ما لا يتحقق إلا بالمرور عبر عمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة قد تحدث أثناء القيام بعمليات التمويل، ومن أهم المخاطر ما يلي :

أولا: مخاطر حسب الزمن:

أ- **مخاطر الصنع:** وينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند إنجاز الطلبية وقبل التسليم، فقد يحدث انقطاع او توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري وبالتالي يكون البائع أنفق مصاريف لا يمكن ان يسترجعها من قبل المشتري.

ب- مخطر اقتصادي: ويظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعها.

ثانيا: مخاطر حسب طبيعة الخطر :

أ- **الأخطار السياسية:** وهي احتمال حدوث أزمات بين البلدين المتعاملين او التغيير في الحكومات ومنها الحروب والانقلابات العسكرية، وكل هذا يؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.

ب- المخاطر التجارية: وهي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الآجال المستحقة او كذلك عدم استقرار الحالة المالية، أو مخاطر تتعلق بعملية تصريف البضائع...إلخ.

ثالثا: المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف)

أ- **على الواردات:** ويلعب سعر الصرف التوازن في الواردات والصادرات أي في الميزان الحسابي وتؤثر سياسته على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليها والعملات المتاحة لتمويلها، ويؤدي التخفيض في العملة في أغلب الأحيان في زيادة الواردات مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار ونقص الصادرات للاستفادة من فارق تغيير سعر الصرف بسبب انتظار المستوردين الأجانب تخفيض جديد في العملة، ومن المفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العمولات الأجنبية، وهذا التخفيض كثيرا ما

يؤدي إلى عكس ذلك، فهو يؤدي إلى ارتفاع الواردات، فلو أن الجانب الأكبر يتمون من السلع الاستهلاكية والموارد الولية أدى إلى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج وعليه ترفع الأسعار وهو الأمر الذي يعرقل زيادة الصادرات .

ب- **على الصادرات:** على الخزينة والمؤسسة المصدرة إتباع استراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وذلك من خلال اهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية، إن البنك مكلف باتخاذ التزامات وإجراءات في مختلف العمليات ويتوجب عليه إحاطة نفسه بما يلزم من ضمانات ومن المعروف أن عملية التصدير تستلزم اموالا طائلة فهي غالبا ما تكون معنية من قبول التحويلات البنكية ومن المؤكد في حالة تلقي صعوبات في اتمام العملية التصديرية فإن الممول الذي مول هذه العملية سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توزنه المالي وأبعد من ذلك على الالتزامات المالية الأخرى اتجاه المتعاملين الآخرين المر الذي يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول وللمصدر نفسه بسبب الاضرار التي تلحق به .

رابعا: مخاطر أخرى[1] :

أ- **مخاطر السيولة:** وهي عدم وجود سيولة لذلك ينبغي ان يكون للبنك الممول ذو مركز مالي سائل يتكون في احتياطات أولية كافية وموجودات يمكن أن تتحول إلى سيولة.

ب- **مخاطر الاستثمار:** والمتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في محفظة الاستثمار العائد إلى البنك.

- مخاطر السرقة والاختلاس.
- مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة.
- مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء.

[1] اللوزي سليمان احمد .حسن زويلف.ادارة البنوك.دار الفكر.عمان.1997

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنتجنا ان المشاريع الاستثمارية تساهم الى حد كبير في بلوغ التنمية الاقتصادية وتعد عملية تمويل هذه المشاريع من اعقد العمليات لان عمليات التمويل اي مشروع استثماري تتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة باقل تكاليف وكذا معرفة سياسات الاقراض لدى البنوك والتي يمكن من خلالها ان تقلل من المخاطر اللتي قد تعرقل هذا المشروع الاستثماري كمخاطر عدم التسديد لذلك يجب الرقابة والمتابعة على هذا الاخير خلال عملية التنفيذ .

ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطرقتين هما :

التمويل الذاتي الذي يتمثل في الارباح المحققة خلال عملية الانتاج او عن طريق التمويل الخارجي من مختلف الهيئات أو المؤسسات المالية.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

تمهيد:

عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض.

وكذلك المرسوم الرئاسي11-03 المعدل لقانون النقد والقرض10/90 وذلك بقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من اجل منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنا ببعض البنوك الاخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين. ولذلك سيتم التطرق في هذا الفصل الى مبحثين إثنين:

*** المبحث الاول، يتناول تعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية**

***المبحث الثاني: تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2012-2016.**

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة بالمؤسسة محل من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي اليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: المؤسسة الأم:

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم82-106 الصادر في 11جمادى الأول1402هـ،الموافق لـ13 مارس1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس1982 ظهرت عدت بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.ي

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشا بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70كم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي والريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية والريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية والريفية مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم ، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته حيث أصبح عدد وكلاته

سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكلاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000عامل[1] .

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثانيا: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904

تم انشاء الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإعطائه دورا أكثر في النشاط الاقتصادي ، إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروريتها وجود متخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية .

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص ، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

(1)– **وثائق إدارية، مقدمة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية** الريفية بالمسيلة.

الجدول رقم(01): فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	03	02	08	13
02	المسيلة	21	03	11	35
03	بوسعادة	02	05	12	19
04	عين الملح	03	01	07	11
05	حمام الضلعة	04	04	05	13
المجموع		33	15	43	91

المصدر:إعداد شخصي،بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة وهيكلة المكلفين بالقروض:

أولا: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة: [1]

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

- ✓ **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذا يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها ،وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

[1] – مقابلة مع محافظ الحسابات، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

✓ **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل بنك ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

✓ **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر من وإلى البنك ، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية ، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.

✓ **وظيفة التجارة الداخلية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عملية الاستيراد والتصدير من الناحية المالية ، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون الى حساب المورد في الخارج.

✓ **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة(البنك) والعميل ويتكون من صندوقين ثانويين ، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

1- فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

2- فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

✓ **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

✓ **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

✓ **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض، بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القروض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

✓ **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من اهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والادارية والامنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الاشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتسيير حساباتهم.

- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز مال الدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وايجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الاشراف على دراسة وقسمة التركات.
- تبليغ الاعتذارات عن طريق المحضر القضائي.

✓ **وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وايداع مبالغ مالية).

✓ **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلح يسيرها مختصون تكمن وظيفة المراقبة في مراقبة الملفات في البنك ، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال.

أما وظيفة الميزانية فتقوم باعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل(03):الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

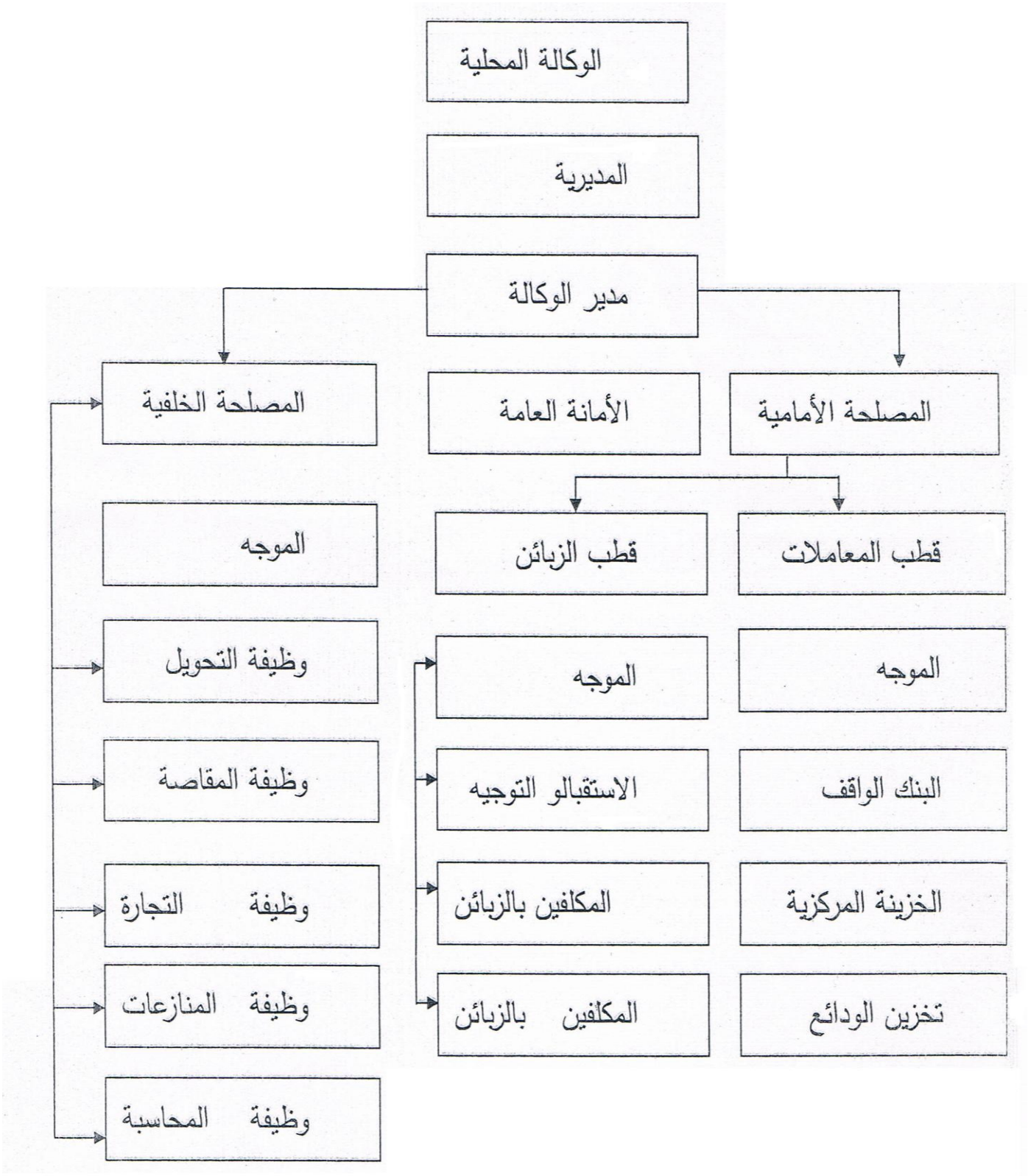

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق السابقة

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي وذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع القطاعات الحيوية ومختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون10/90 المتعلق بالنقد والقرض ولا سيما المادة 144 منه والتي تنص على أن الوظيفة الأساسية للبنوك بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض"لأجل هذا وتم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وافيا تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي: [1]

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الرعاية
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية(عن طريق الامضاء.)
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية(عن طريق الصندوق.)

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض، أما فيما يخص القروض بأحكام الاعانة والدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض.

[1] – وثائق إدارية، مكتب المكلفين بالقروض، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

المطلب الثالث: القروض التي تمنحها الوكالة وكيفية سيرها:

أولا: القروض التي تمنحها الوكالة:

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها ، وتصنف القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى : [1]

1- قروض الاستغلال:

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين والانتاج ، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.
- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الامضاء والتي عند استحقاقها تحث حسم على االسيولة وخزينة المؤسسة.

2- قروض الاستثمار:

يمول القروض المتوسطة وطويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات. وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.

[1] – وثائق إدارية، مرجع سابق.

في حين تخضع المشاريع النوعية لاقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.

كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل استثماراتهم.

3- القروض الخارجية:

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية مثل عملية تصدير واستيراد لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الاشكال التالية:

- ❖ قرض المشتري.
- ❖ قرض المورد.
- ❖ قروض مالية.

ثانيا: سير عملية القرض: [1]

ان عملية القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب اجراءات متعددة وطويلة الامد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف، من جميع النواحي القانونية ، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1- مرحلة الاستقبال: حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

أ/ استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي: [1]

[1] – معلومات مقدمة من طرف مكتب المكلفين بالقروض، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

- اذا كان المقترض شخصيا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:
- طلب خطي
- نسخة طبق الاصل لبطاقة التعريف الوطنية(الهوية).
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- شهادة عمل أو شهادة أخرى
- دراسة تقنية واقتصادية للمؤسسة

أما إذا كان المقترض شخصا معنويا(مؤسسة)فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها
- عقد الملكية او الايجار لمحل المؤسسة
- رقم التسجيل في ادارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال
- نسخة للادارة العامة

ب/ التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

[1] – وثائق إدارية، مرجع سابق.

ج/ تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

2- مرحلة الدراسة[1] :

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

قائمة مكونة من فقرات : لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض(اقتصادية، مالية...)

دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية(الميزانية، جدول حسابات النتائج)

- تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

- تحديد قيمة القرض

اذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

إذا كان 2500000دج < المبلغ <50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

إذا كان أكبر تماما من 50000000دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

قرض متوسط او طويل الأجل يدفع 10000دج

قرض قصير الأجل يدفع 200دج

3- مرحلة اتخاذ القرار: [1]

[1] – وثائق إدارية، مرجع سابق.

[1] – معلومات مقدمة. مرجع سابق.

في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.

في حالة الموافقة على طلب القرض:يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

- ✓ **الضمانات:**

رهن حاضر:قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري

رهن غير حاضر:بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد[2]

الفاتورة

العتاد

- ✓ **نسبة تمويل البنك:** النسبة المالية التي تدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%.

[2] – نفس المرجع .ص15

المبحث الثاني: تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2012-2016

تعتبر البنوك وسيط مالي متميز في تعبئة المدخرات من أصحاب الفائض المالي، وتوجيهها لأصحاب العجز المالي ، فهي مجبرة على اتباع سياسة فعالة لجلب الودائع من الجمهور واستغلالها الأمثل في مختلف العمليات المالية، خاصة في عملية الاقراض ، هذه الأخيرة تعتبر الأكثر اهمية نظرا للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف مجالات الاستغلال ، كما توجه العمليات أيضا للتمويل ، وهذا ما يسمح بتطوير قدرات المؤسسة وتوسيع نشاطاتها وتحقيق عائد أكبر.

المطلب الأول: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR

تختلف أساليب تمويل الاستثمارات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وكالة بنكية إلى أخرى ، من قروض دورة الاستغلال إلى قروض دورة الاستثمار ، وقروض التجارة الخارجية ، إلا أننا سنركز على قروض الاستغلال والاستثمار، حيث ان القروض طويلة ومتوسطة الأجل والقروض قصيرة الأجل تصنف كل منهما إلى قروض كلاسيكية(عادية غير مدعمة) وقروض مدعمة (مدعمة من طرف الدولة)، وتمنح وفق شروط:

1- تمنح لفئة البطالين

2- العمر من 19 إلى 50 سنة

3- الاقامة في الولاية.

الفرع الاول: قروض الاستغلال(قروض قصيرة الاجل)

وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الانتاج ومن امثلتها التخزين ، التموين، التوزيع ، وتأخذ هذه النشاطات للبنوك خاصة التجارية ، باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل ايداعات جارية في اغلبها الى قروض.

وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض ، وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع الاستثمار الفلاحي حيث اختصت القروض المدعمة قصيرة الأجل في:

1- تربية الدواجن (بيض+ لحم)

2- شراء البذور

الجدول رقم (02): يمثل خصائص الاستغلال الممنوحة من طرف الوكالة

قروض الاستغلال (قصيرة الأجل)		
خصائص القرض	**غير مدعمة**	**مدعمة**
المبلغ	**حسب الضمانات**	**حسب الضمانات**
نسبة الفائدة	**%5.25**	**%00**
نسبة المساهمة الشخصية	/	/
الضمانات	**تغطي مبلغ القرض**	**تغطي مبلغ القرض**
المدة	**عام**	**عام**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق داخلة للبنك

الفرع الثاني: قروض الاستثمار(قروض طويلة وقصيرة الأجل)

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها لذلك فإن العمليات تتطلب أشكال وطرق أخرى للتمويل، وهذه المميزات العامة ، فإذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا بصدد تمويل طويل الأجل.

الجدول رقم(03) يمثل خصائص قروض الاستثمار

خصائص القروض	قروض طويلة ومتوسطة الأجل	
	كلاسيكية	مدعمة
		الاعتماد الايجاري / موجه للبطالين
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات / 10000000
نسبة الفائدة	%25.5	%9 / %1.05-0.96
الدورة	سداسية- ثلاثية	عام- سداسية / سداسية
الضمانات	تغطى المبلغ الكلي للقرض + رهن العتاد الممول	تغطي المبلغ الكلي للقرض +رهن العتاد الممول / رهن العتاد الممول
نسبة المساهمة الشخصية	%30-10	%00 / %02-01

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من البنك

المطلب الثاني: سير عملية القرض

ان عملية منح القرض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب اجراءات متعددة وطويلة الأمد من جميع النواحي القانونية والاقتصادية والتقنية وحتى الاجتماعية، كما تراعي في هذه الدراسة الضمانات المقدمة من الزبون ومدى قدرته على تسديد الدين.

1- دراسة ملف طلب القرض:

نخضع ملفات طلب القرض المستلمة من الزبائن سواء كان أشخاص طبيعيين أو معنويين إلى دراسة دقيقة وتحليلية للجانب المالي والقانوني.

1-1- الدراسة المبدئية لملف طلب قرض: تتناول خاصة مراقبة ملف القرض والوثائق الموجودة في الملف ومدى مطابقتها للشكل القانوني لملف الطلب.

1-1-1- إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كان اهم الوثائق المطلوبة هي :

- نسخة طبق الصل لبطاقة التعريف الوطنية(الهوية).
- طلب خطي
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية
- شهادة عمل أو شهادة اخرى
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع

1-1-2- إذا كان المقترض شخصا معنويا(مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي

- نسخة من السجل التجاررري مصادق عليها

- عقد الملكية أو الايجار لمحل المشروع

- رقم التسجيل في ادارة الضرائب

1-2- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع أو ملف القرض: بعد التأكد من وجود وشرعية كافة الوثائق المطلوبة في الملف يتم التطرق الى دراسة تحليلية اقتصادية لنشاط المؤسسة المقترضة، وذلك باللجوء الى دراسة الميزانية التقديرية لمدة5 سنوات من هذا التحليل المالي للمشروع ايجابية فان ملف طلب القرض يحظى بالموافقة وهنا تأتي عملية الحجز الآلي ومنح حساب الاعتماد للزبون بمبلغ القرض حيث يصبح مدينا.

2- الضمانات المقدمة: بالإضافة الى ضرورة وجود ثقة بين البنك وزبونها المقترض فلا بد من اخذ الحيطة والحذر في التعامل بمبالغ مالية ضخمة ، لذلك فان البنك –

يقوم بتقديم قروض مقابل ضمانات وينقسم الضمان الى قسمين:

1-1-الضمانات الحقيقية(المادية):ويقصد بها وضع املاك الزبون المقترض العقارية منها والمنقولة تحت الرهن لفائدة الوكالة حيث انه عند عجز الزبون عن التسديد وبعد ارسال اعذار اليه ، يتم الحجز على الأملاك الموضوعة تحت الرهن.

2-2- الضمانات الشخصية: وتتمثل في التدخل طرف ثالث(يختلف عن المقترض والبنك) يتعهد بضمان تسديد القرض من طرف المقترض، ويترتب عن هذا الضمان مطالبة هذا الشخص بالتسديد في حالة عجز المقترض عن ذلك.

الجدول رقم(04)قيمة القروض االفلاحية المسددة والغير مسددة خلال فترة (2012-2016)

التعيين السنة	قيمة القروض المسددة	قيمة القروض غير المسددة	النسبة %
2012	3800	446	90
2013	127	9365	1.33
2014	757	15257	4.72
2015	265	34853	1
2016	639	101677	0.62

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ملاحق من البنك

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض والتحليل المالي له:

الفرع الأول: تقديم اتفاقية القرض

أولا: موضوع الاتفاقية:[1]

بموجب هذه الاتفاقية ، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي: :

1- الشروط الخاصة للقرض:

[1] – وثائق ادارية، مرجع سابق.

- رقم ملف القرض: 12.1200153
- مبلغ القرض: 1.278.758.24دج
- مدة القرض: 96 شهرا
- مدة فترة السماح: 36 شهرا
- نوع القرض: قرض طويل الاجل غير فلاحي(في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب).
- موضوع القرض، اقتناء حافلة نقل المسافرين.
- معدل الفائدة المتغير:0.00%-المعدل القاعدي:5.25% (+) الهامش البنكي:0.00%
(-)معدل الفائدة المدعم: 5.25%
- الفوائد على فترة الاستعمال القرض: تسدد مع اول دفعة.- معدل فائدة التأخير: 7.25%
- تاريخ بداية فترة استعمال القرض: 2013/08/20
- تاريخ نهاية فترة استعمال القرض: 2014/08/11
- رقم حساب التسديد: 904.040.555.300.71
- رقم حساب القرض: 904.040.55.355.70
- دورية التسديد: سداسية
- مصاريف الملف: 0.00دج
- مصاريف الكفالة:0.00-%
- مصاريف الرهن: 0.00%

- مكان المشروع: أولاد منصور بالمسيلة 2804

الضمانات الحاصرة:

- التزامات باكتتاب عقد التأمين متعدد الاخطار لفائدة البنك مع تفويض البنك بتجديد التأمين.
- التزام برهن عتاد النقل محل التمويل.
- الانتساب لصندوق ضمان اخطار القروض للمدة الكاملة للقرض

الاحتياطات الحاصرة :[1]

- سجل تجاري مسلم من طرف المركز الوطني للسجل التجاري بالمسيلة.[2]
- الدفع في الحساب لمبلغ الاعانة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمساهمة الشخصية للمقترض.
- اكتتاب سندات لأمر
- امضاء اتفاقية القرض

الضمانات غير الحاصرة:

- اكتتاب عقد التأمين متعدد الاخطار لفائدة البنك
- رهن عتاد النقل الممون

الاحتياطات الغير الحاصرة: لا شيء

[1] – وثائق ادارية، مرجع سابق.

[2] – نفس مرجع

ثانيا: الشروط العامة للقرض:

1- **مبلغ القرض:** يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة

2- موضوع القرض:

- بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ، فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

3- مدة القرض:

- يمنح القرض لمدة وفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة ، فان هذه الأخيرة تعتبر ملغاة إذ لم يقبل البنك تمديدها.

4- نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.

- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

- يتم اخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية. ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

5- **الرسوم والعمولات:** تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عائق المقترض، الى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.[1]

6- كيفية استعمال القرض:

- ان القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.

- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

- ان اثبات القرض وتسديده بكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك.

7- طرق التسديد:

- عند نهاية فترة الاستعمالات التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما اذا كانت الشروط الخاصة على نسبة ثابتة معدة على اساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.

- ان كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط خاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

[1] – نفس المرجع

8- الضمانات:

- لضمان الوفاء أصل القرض ، الفوائد، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.

- تكون المصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عائق المقترض.

- ان اي تبديد أو بيع جزئي او كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان فائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة الى الغاء القرض متابعته قضائيا.

- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

09-التسديد المسبق:

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا

- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

10- الترخيص بالخصم:

- يعطي المقترض ترخيص للبنك بالخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من اصل وفوائد وكذا المبالغ الاخرى التي اصبحت واجبة الأداء(عمولات-مصاريف-ضرائب).

11- شروط الفسخ:[1]

[1] – وثائق ادارية مرجع سابق.

– في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من اصل فوائد ومصاريف أخرى وملحقات فان البنك يحتفظ بحق الزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة في الحالات التالية:

- التصريح الخاطئ للمقترض.
- دفع النفقات التي لا تدخل في اطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
- تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
- عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
- كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.
- البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
- عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

12- مراقبة القرض:

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي:

- تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.
- تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية ، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات.
- تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الاخرى.

13- التزامات المقترض:

مع مراعاة الاحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول ، وما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية فهو ملزم بما يلي:

❖ عدم تقديم لصالح الدائنتين الاخرين ، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الاموال الموجودة حاليا او المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

❖ العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الانتاج والخدمات.

❖ تامين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين ، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته ، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.

❖ تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحق في المشروع عند الدخول في مرحلة الانتاج أو الخدمات.

14- العقوبات التأخيرية:

❖ كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي الى توجيهه انذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.

❖ نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

15-العمولة والمصاريف:

❖ يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

16- تسوية النزاع:

❖ كل نزاع ناتج عن تفسير او تنفيذ هده الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

17- اختيار الموطن:

❖ لتنفيذ هذه الاتفاقية ، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر

الفرع الثاني: التحليل المالي للقرض.

أولا: تطور رقم الاعمال خلال 8 سنوات.

الجدول رقم(05) دراسة رقم أعمال الشركة الطالبة للقرض.

رقم الجدول (05)								
الوحدة: م/ دج	تطور رقم الاعمال خلال 8 سنوات.							
السنوات	A 01	A 02	A 03	A 04	A 05	A 06	A 07	A 08
رقم الاعمال	1	1,1	1,21	1,331	1,4641	1,61	1,731	1,948

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

الشكل رقم (04) يمثل تطور رقم الاعمال خلال 8 سنوات

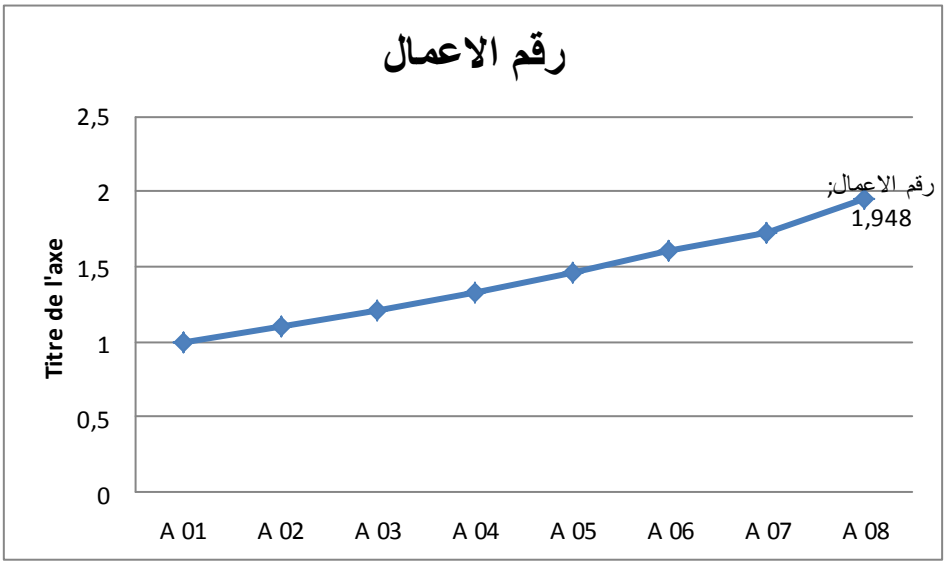

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من المنحنى ان رقم الاعمال يتزايد خلال 8 سنوات ليصل الى 100% ومنه نستنتج ان المقترض يستطيع تسديد جميع مستحقاته اتجاه البنك وهذا يدل على أن:

- وفاء المقترض و احترام التزاماته مع البنك
- المتابعة الدقيقة من طرف اللنك للمقترضين.

ثانيا: تطور النتيجة الصافية خلال 8 سنوات

الجدول رقم (06) : تطور النتيجة الصافية خلال 8 سنوات.

رقم الجدول (06)								
الوحدة: م/ دج	تطور النتيجة الصافية خلال 8 سنوات							
السنوات	A 01	A 02	A 03	A 04	A 05	A 06	A 07	A 08
النتيجة الصافية	1	1,284	1,615	1,968	2,366	2,803	2,586	2,928

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

الشكل رقم (05) تطور النتيجة الصافية خلال 8 سنوات.

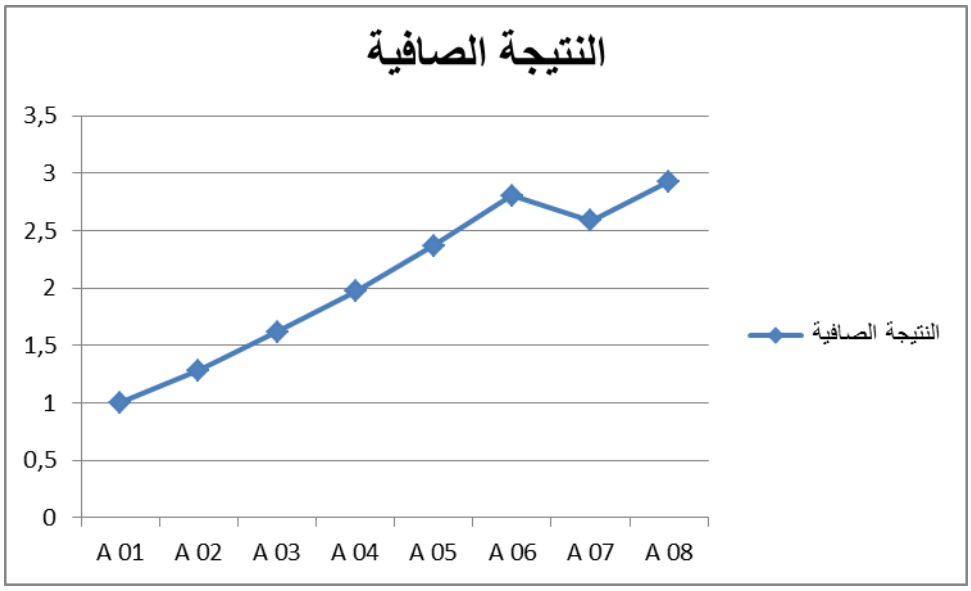

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من المنحنى تزايد النتيجة الصافية خلال 8 سنوات ومنه نستنتج أن المقترض يستطيع الاستفادة من القرض والارباح .

ثالثا: نتائج الدراسة التطبيقية

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية من القرض وتحليل تطور رقم الاعمال و نتيجة الصافية خلال 8 سنوات قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مايلي:

– لمدة 8 سنوات لم نجد اي صعوبة تذكر في تعاملنا مع المستفيد سواءا من ناحية استعمال القرض أو من ناحية تسديد، شرفنا تعاملنا معه بدفع قيمة القرض في مواعيد الاستحقاق وبالتالي كان ردنا قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجه الى طالب القرض صادرة بتاريخ 2016/08/20.

رابعا: القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية المسددة وغير مسددة (2016/2012)

عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية رفض مجموعة من الملفات المودعة لديه من مجمل الملفات التي تم استلامها ومن خلالها نكتشف عدد الملفات المقبولة والملفات المرفوضة .

الجدول رقم (07) : عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية الفلاحية خلال فترة (2016/2012) **الوحدة=دج**

البيان / السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات قيد الدراسة	المشاريع الممولة		
					التكلفة	القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل
2012	05	05	00	00	6065	4246	08
2013	05	04	00	00	13560	9492	08
2014	07	05	02	00	18840	16014	12
2015	07	06	01	00	41316	35118	14
2016	27	26	01	00	146166	103216	64
المجموع	51	46	04	00	225947	167180	106

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا عن ملاحق من البنك.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ أن نسبة تدخل البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية يعتبر كبيرا بالمقارنة مع التكلفة الاستثمارية الاجمالية لمختلف المشاريع حيث يقدر اجمالي القروض الممنوحة بـ 167186 وحدة من اجمالي التكلفة المخصصة لانشاء هذه المشاريع المقدرة بـ 225947 وبالتالي هذا التمويل ادى الى خلق عدد اجمالي لمناصب شغل يقدر بـ 106 منصب فب مختلف القطاعات الفلاحية الممولة .

كما نلاحظ ان القروض الممولة من طرف البنك في تزايد مستمر عبر السنوات، حيث تطورت قيمتها من 4246 وحدة سنة 2012 الى 132316 وحدة مع نهاية سنة 2016.

ونلاحظ ايضا عدم وجود ملفات قيد الدراسة، نظرا لسياسة البنك المتبعة في هذا المجال حيث انه يهدف الى الرد السريع على طلبات القروض المقدمة من الفلاحين اما بالقبول او الرفض مع التبرير.

خلاصة الفصل:

تعتبر المشاريع الاستثمارية كثروة تملكها الدولة، وذلك لأنها تعمل على دعم اقتصاد البلد وتطويره لكونها تدفع بالشباب لتنمية قدراتهم الفردية وتطويرها، الا ان المشاريع الاستثمارية محفوفة بالمخاطر وهذا لانها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية، ولذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق، كالتحليل المالي والمعايير مثل معدل العائد الداخلي و صافي القيمة الحالية.... من اجل دراسة مشروعه.

كما يقوم البنك بنفس الدراسة بالإضافة دراسات فنية وقانونية من اجل توفير السيولة الازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ويقوم البنك ايضا لاستعمال طرق من اجل تفادي مخاطر تمويل المشاريع. كاتخاذه اجراءات لمراقبة مراحل الاقتراض، بإضافة لأخذه ضمانات مقابل منح القروض .

الخاتمة العامة

اصبح موضوع تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقي اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها نتيجة لدورها الفعال في انعاش الاقتصاد الجزائري، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية ووسيلة ايجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل، وتمكنها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

وأمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاءها تلك المرتبطة بتجنيد الموارد المالية والتي تمثل شكل حجر عثرة لكل مبادرة ترمي لإنشاء عمل خاص مستقل، خاصة في ظل انسحاب الدولة عن ضمان الشغل للفئة الشبابية، وأمام هذه الوضعية رصدت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة من جهة، ودعم المستثمرين من جهة أخرى برنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة، ونجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة و المساهمة الذاتية من جهة أخرى، استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولإعطاء نظرة أوسع حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة الوكالة البنكية – وكالة BADR– المسيلة– للفترة (2018/2010) ولكن نظرا لقصر الفترة يجعل الحكم على فعالية هذه الاجراءات على مستوى الوكالة البنكية يتطلب فترة كافية توصلنا بناء على المعطيات التي تخص قرابة 8 سنوات من نشاط الوكالة فيما يخص قبول منحها للقروض، أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية في المنطقة، بحيث يتم الموافقة في اغلب الأحيان على المبالغ المرغوبة وان كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذه ما يفسر اختلاف نظرة كل من الوكالة البنكية ووكالة الدعم.

وفي الأخير سوف نتوصل إلى عرض بعض النتائج و التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة:

النتائج:

1-مهما اختلف نوع المؤسسات الاقتصادية إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة اثناء الدراسة لملف القرض وهذا ما يؤكد الفرضية الاولى.

2- سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و هذا ما يؤكد الفرضية الثانية بان التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع.

3- غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كثيرا وغياب مشاريع ذات مردودية و قابلة للتطوير تشجع البنك على تفعيل تطويرها

4- أما فيما يخص مشكل تمويل المشاريع في الدول النامية فانه يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي بها، حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل، و غيرها من مصادر التمويل الحديثة، والجزائر كغيرها تملك نظاما ماليا غير متطور لا يوفر مصادر التمويل التي تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية، و بالتالي فهي مرغمة على التمويل من البنوك التجارية.وهذا ماتؤكده الفرضية الثالثة.

5- ووفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تفرضها، رغم عدم رضا أصحاب هذه المشاريع عن خدمتها.

التوصيات :في الأخير نورد جملة من التوصيات نوضحها فيما يلي:

1-الاعتناء بمسيري المشاريع في مجالات إعداد مخطط الأعمال والخطط التسويقية من اجل توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها.

2-ضرورة إنشاء إدارة لمتابعة وتطوير سبل الاستثمار في مختلف جهات القطر.

3-وضع الأسس التي يتم على أساسها تقديم التمويل لأصحاب المشاريع بحيث نلاحظ اهتمام البنوك بالجانب الاقتصادي للمشروع فقط، وإهمال عامل المردودية أي الاعتماد على الطرق الحديثة في التقييم أو تحليل الوضعية المالية للمشروع.

4-زيادة فاعلية و تكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار في الجزائر، وتحديث أنظمة المعلومات البنكية وأنظمة الدفع واستخدام أدوات الإعلام الآلي والاتصال الحديث لربط الشبكة البنكية.

5-أن لا يقتصر دور الوكالة البنكية بإمداد الموارد المالية، بل يتوجب تقديم الاستشارة والنصح لأصحاب المشاريع حتى يضمن استرداد أمواله دون الدخول في مشاكل.

افاق الدراسة:

من خلال هذا الموضوع تبين لنا :

-الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في انعاش الاقتصاد الوطني،

- يجب العمل على توظيف الاموال في منح القروض للعملاء من اجل الحصول على ربح

-يجب ترجمة الافكار الى مشاريع استثمارية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم وللاقتصاد

-خلق بذلك مناصب شغل اضافة الى كسب المهارات باعتبارها مجال خصب لابراز القدرات والمهارات والحصول على الارباح.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1. سليمان ناصر، كتاب التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012/12.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
3. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر، 2009.
4. صلاح الدين حسين السيمي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، 1998.
5. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
6. عبد الغفار حنفي، قرياقص سمية، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الاسكندرية، مصر 1999
7. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.
8. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن، 1998.
9. منير ابراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الردن، 1999.
10. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996.
11. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثالثة 2000.

- **مذكرات التخرج:**

- ادريس وهيبة، اسماعيل كلثوم، الجهاز المصرفي الجزائري في ضل الاصلاحات الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 1999-2000م.
- جلول سمية، بوغازي نجيب، دور البنوك في تمويل الاستثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، جامعة فرحات عباس، سطيف2002/2001.
- سميحة بالخروف، هاجر كدة، الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011م.
- جمال لطرش وآخرون، البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مذكرة لنيل شهادة ماجستير اكاديمي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004م
- .بن سالم فاطمة الزهراء، معالجة القروض البنكية، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2004/2003.
- عبد الجليل ناوي، وآخرون، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،.
- عبد المؤمن ندية، وآخرون، تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي،

- **النصوص القانونية:**

- حسب المستندات الادارية 12/86 المتعلق بنظام البنوك و القروض، المؤرخ بتاريخ 19-20 اوت 1986 .

تم بحمد الله

الملخص:

قامت الجزائر في السنوات الاخير بمجموعة من الاصلاحات و التى تهدف الى التنويع في الاقتصاد والاهتمام بمختلف المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات ،هاته الاصلاحات تمكنها من توفير موارد مالية لا يستهان بها اذ ما تم القضاء على العراقيل التى تقف عائق في سبيل ترقيتها ،وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية وهذا ما أدى الى عدم تطور وتوسيع في مثل هذه المشاريع،وهذاالوضع جعل من الدول تقوم بتسطير مجموعة من البرامج، والتى ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها الاستثمارية من جهة،ودعم المستثمرين من جهةاخرى، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتى تساهم في تمويل نسبة معينة من تكلفة المشروع.

ويرتبط دورالهيئات بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية،والتي مكن المستثمرين من اقامة مشاريعهم الاستثمارية،ومن خلال مساهمةأحدهذه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية،والمتمثل في, بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالةالمسيلة–لاحظنا ان النتائج المحققة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية على العموم مقبول،رغم الصعوبات التى تواجه البنوك،والمتمثلة في تعثر القروض المقدمة.

الكلمات المفتاحية : استثمار، تمويل، بنوك تجارية، مشاريع.

Résumé:

L'Algérie a ces dernières années une série de réformes et visant à la diversification de l'économie et de l'intérêt dans les différents projets s'ils ont été éliminés des investissements p en dehors du secteur des hydrocarbures, ces circonstances réformes afin de leur permettre de fournir des ressources financières importantes, comme ce qui a été l'élimination des obstacles à un obstacle pour la mise à niveau , Surtout la difficulté d'obtenir des prêts bancaires, ce qui a conduit à l'absence de développement et d'expansion dans de tels projetsCette situation a rendu les pays du groupe underscore des programmes, qui ont été traduits sous la forme d'organismes à mettre en œuvre sa politique d'investissement d'une part, et le soutien des investisseurs d'autre part, l'agence nationale en faveur de l'emploi des jeunes, qui contribuent au financement d'un certain pourcentage du coût du projet.

Il est lié au rôle des organes du rôle joué par les banques publiques en fournissant des prêts bancaires, qui permettent aux investisseurs de mettre en place leurs projets d'investissement, et grâce à la contribution d'une de ces banques dans le financement des projets d'investissement et de la **BADR**–agence –Msila de gaz que les résultats obtenus dans le domaine du financement de projets L'investissement en général est acceptable, malgré les difficultés et les obstacles rencontrés par les banques, représentés par l'échec des prêts accordés.

Mots–clés: Investissement, Finance, Banques commerciales, Projets.